



التاريخ: 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة.

ومجلس الإدارة مدعو إلى الإحاطة علماً بما يلي: (أ) وضع العمال الفلسطينيين المأزوم والمتردي ودعم منظمة العمل الدولية في تعزيز الترويج لبرنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأراضي العربية المحتلة؛ (ب) الإنجازات المحققة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير؛ (ج) ضرورة توسيع وتنويع الشراكات من أجل دعم التنفيذ الكامل للبرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق.

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: **وضع عمال الأراضي العربية المحتلة**، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107، جنيف، 2018.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي نشاط منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب البرنامج الفلسطيني الأول للعمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي جرى تمديده حتى نهاية عام ٢٠١٧، والبرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، الذي جرى توقيعه في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وهذان البرنامجان منفذان بالشراكة مع مؤسسات الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وتسلط الوثيقة الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.
٢. واتسمت الفترة قيد الاستعراض باحتلال مترسخ أكثر فأكثر وعملية سلام متعثرة واستمرار توسع المستوطنات واستمرار تدهور سوق العمل وتردي الوضع الإنساني في غزة. والحصار المفروض على غزة دخل عامه الحادي عشر والقيود المستمرة على تنقل الأشخاص والبضائع لا تزال تعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعيق حصول الفلسطينيين على عمل لائق^١.
٣. وقد تباطأ النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ليبلغ نسبة ٣,١ في المائة عام ٢٠١٧ ويتوقع ألا يزيد على ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن شأن تعثر النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى مزيد من التراجع في نصيب الفرد من الدخل^٢. وقد أدى تراجع مساعدات الجهات المانحة المقدمة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى فجوة مالية متوقعة قدرت بحوالي ٥٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية. وجرى سد هذه الفجوة حتى الآن من متأخرات جديدة وائتمان إضافي مستمد من المصارف المحلية. بيد أنه على الرغم من المقترحات التي تقدمت بها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بعدد من التدابير السياسية لزيادة المداخيل وترشيد الإنفاق، من المرجح ألا يكون هذا الحل مستداماً وهناك خطر متزايد من استنفاد مصادر التمويل المحلية، مما قد يؤدي إلى عواقب سلبية واسعة النطاق على الاقتصاد^٣.
٤. وتعكس سوق العمل الحالة الاقتصادية السيئة والقيود التي يفرضها الاحتلال. وقد ازداد معدل البطالة العام في الأرض الفلسطينية المحتلة ليلبلغ ٢٧,٤ في المائة، وهي أعلى نسبة في العالم^٤. والوضع أكثر قتامة في غزة حيث سجلت البطالة رقماً قياسياً بلغ نسبة ٤٣,٦ في المائة عام ٢٠١٧^٥. والافتقار الحاد للفرص الاقتصادية أدى إلى الانفصال المتزايد عن سوق العمل. وتعتبر معدلات المشاركة في القوى العاملة من أدنى المعدلات في العالم، فإن ٤٥,٥ في المائة فقط من الفلسطينيين في سن العمل يشاركون في سوق العمل^٦.

^١ مكتب العمل الدولي: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، ٢٠١٨.

^٢ المرجع نفسه.

^٣ انظر:

World Bank: *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 19 Mar., 2018.

^٤ مكتب العمل الدولي: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، ٢٠١٨، المرجع السابق.

^٥ المرجع نفسه.

^٦ المرجع نفسه.

٥. وتعاني النساء من الحرمان بصورة خاصة. وعلى الرغم من مستويات التحصيل العلمي العليا التي تتمتع بها النساء، لا تشارك إلا نسبة ١٩ في المائة منهن في سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، واللواتي يدخلن سوق العمل يبقى نصفهن عاطلات عن العمل.^٧ وبلغ معدل بطالة الإناث الإجمالي نسبة ٤٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٧ (ونسبة ٦٩ في المائة في غزة) ومرد ذلك جزئياً إلى أن الوظائف الجديدة المستحدثة هي في قطاعات يهيمن عليها الذكور. ويفاقم الاحتلال عراقيل عديدة أخرى وأوجهاً من انعدام المساواة تواجهها الفلسطينيات في الحصول على وظائف لائقة.^٨

٦. وكذلك، عانى الشباب الأمرين خلال الظروف العصيبة التي شهدتها سوق العمل، مع اقتراب معدلات بطالة الشباب بخطى سريعة من نسبة ٥٠ في المائة (ونسبة ٦٥ في المائة في غزة). وافتقار الفرص في صفوف الشباب يزكي شعور التهميش والاستقصاء، مما ينطوي على خطر أن يساهم في التطرف واليأس.^٩

٧. ومن دون تحقيق تحول رئيسي ييسره تخفيف القيود الخارجية والداخلية، فإنه لن يكون بمقدور الاقتصاد خلق ما يكفي من الوظائف لتحسين المداخيل. ولا يزال القطاع الخاص ضعيفاً ومخنوقاً بفعل القيود التي تفرضها إسرائيل في الضفة الغربية والحصار في غزة. وقد بلغت طاقة العمالة في القطاع العام حدودها القصوى منذ فترة. وفي عام ٢٠١٧، شهد القطاع العام في غزة انخفاضاً في الأجور وإحالات إلى التقاعد المبكر، مما تسبب في زيادة تدهور سبل العيش والمداخيل في صفوف أهل غزة. والفجوة التمويلية التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تزيد الوضع تفاقمًا. أضف إلى أن اتفاق المصالحة الموقع بين فتح وحماس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، والذي كان يُفترض أن تستعيد السلطة الفلسطينية بموجبه السيطرة على غزة مع ما يرافق ذلك من تحسينات متوقعة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام، أسفر عن قدر ضئيل من النتائج الملموسة.

٨. وشدد المدير العام في تقريره المعنون وضع عمال الأراضي العربية المحتلة على أن تدهور سوق العمل الفلسطيني "ينبغي أن يثير القلق العميق لدى جميع المعنيين". وأشار إلى أن اللجوء عن اتخاذ الإجراءات اللازمة، تكلفة مرتفعة وأن الشباب يواجهون أوضاعاً متردية للغاية. وسلط التقرير الضوء على ضرورة أن تبقى منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي ككل ملتزمين في جهودهما من أجل دعم الحوار والتوصل إلى حلول مشتركة بغية تحقيق العمل اللائق في الأراضي العربية المحتلة.^{١٠}

ثانياً - التقدم العام المحرز في وضع البرنامج

٩. شهدت الفترة التي يشملها التقرير نهاية البرنامج الفلسطيني الأول للعمل اللائق وتوقيع البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، تمشياً مع "أجندة السياسات الوطنية" للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ و"استراتيجية قطاع العمل" للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من أجل فلسطين. وخلال حفل التوقيع على البرنامج الجديد للعمل اللائق في نيسان/ أبريل ٢٠١٨، أشار المدير العام لمكتب العمل الدولي، السيد غاي رايدر، إلى أن البرنامج يمثل التزام منظمة العمل الدولية في الاستمرار في العمل الذي استهلته، جنباً إلى جنب مع هيئاتها المكونة لعدد من السنوات، ويعكس الإنجازات المبهرة التي تحققت. واتفقت منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة على الإبقاء على المجالات الثلاثة ذات الأولوية من برنامج العمل اللائق الأول، ألا وهي: العمالة وسبل العيش؛ إدارة سوق العمل وحقوق العمال؛ الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ والتركيز في الوقت ذاته بشكل أكبر على تعزيز الحوار الاجتماعي والحرية النقابية.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ المرجع نفسه.

^٩ المرجع نفسه.

^{١٠} المرجع نفسه.

١٠. ويضم برنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية حافظة مشاريع بموارد تصل إلى ما يقرب من ٥,٤ مليون دولار أمريكي،^{١١} موزعة على المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبرنامج العمل اللائق، على النحو التالي: خُصصت نسبة ٥٠ في المائة من الموارد من أجل الحماية الاجتماعية، تليها ٢٩ في المائة من أجل النهوض بمعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي و ٢١ في المائة من أجل النهوض بالعمالة.
١١. واستمرت منظمة العمل الدولية في تعميق وتوسيع وتنويع شراكاتها ومساعدتها لحشد الموارد طوال الفترة التي يشملها التقرير. وواصلت حكومة الكويت تقديم الدعم من أجل التصدي لمواطني العجز في العمل اللائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال مساهمتها السنوية البالغة ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من أجل تعزيز فرص متساوية أمام حصول النساء على عمل لائق وتنمية التعاونيات، وهو مجال من المتوقع أن يحصل على دعم إضافي من شركاء آخرين. ومن شأن الحوار المستمر مع الاتحاد الأوروبي وحكومتنا إيطاليا وإسبانيا أن يفضي إلى توفير دعم إضافي لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية.
١٢. ومنذ عام ١٩٩٥، احتفظت منظمة العمل الدولية بممثل للمنظمة في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية. ويضم مكتب القدس أربعة موظفين على الميزانية العادية وموظفاً واحداً على التعاون الإنمائي، في الوقت الراهن.

ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١- تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

١٣. تمشياً مع الأولويات الوطنية، استمرت منظمة العمل الدولية في الاضطلاع ببرنامج شامل من عمليات التدخل على مستوى السياسة العامة وعلى مستوى القاعدة على حد سواء، من أجل معالجة تحدي العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٤. وواصلت منظمة العمل الدولية تعزيز القدرة على تحليل سوق العمل واستحداث العمالة المستدامة وتطوير سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك دعم وضع خطة عمل وطنية بشأن العمالة، تمشياً مع دراسة تشخيصية للعمالة أجريت في عام ٢٠١٧ في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأنشئ فريق عمل تقني ثلاثي لوضع خطة العمل مع استمرار الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية. ويقوم فريق العمل بصياغة عدة تدخلات تكميلية لتحسين إدارة سوق العمل وأدائه ووضع العمالة عموماً للفلسطينيين، نساءً ورجالاً.
١٥. كذلك، تدعم منظمة العمل الدولية الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في وضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ لتمكينه من الاضطلاع بدوره وولايته على نحو فعال. ونوقشت مسودة الوثيقة مع الصندوق وقدمت إلى مجلس إدارته من أجل تأييدها.
١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة جديدة من ١٢ شهراً مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني بهدف تعزيز قدرته و قدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إعداد البيانات الإحصائية والتوقعات والتحليلات المطلوبة لتحسين التخطيط ووضع السياسات في مجالي الاستخدام والعمل. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع من هذه الشراكة أن توفر بيانات وتحليلات في سياق الإطار الجديد للمؤشرات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة، في المقام الأول في إطار الهدف ٨، وكذلك في إطار الأهداف الأخرى المتعلقة بالعمل اللائق.

^{١١} يشمل هذا المبلغ موارد التعاون الإنمائي من خارج الميزانية والموارد من الحساب التكميلي للميزانية العادية.

١٧. وعقب اعتماد قانون التعاونيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استمرت منظمة العمل الدولية في توفير الدعم التقني بشأن نظام الإدارة الجديد في قطاع التعاونيات؛ لاسيما من خلال وضع خارطة طريق مفصلة وتقديم مقترح بشأن إنشاء وكالة العمل التعاوني، مما يشمل تطوير الوضع المؤسسي للوكالة ووضع نظامها الداخلي والقواعد واللوائح وصياغة السياسات العامة. ومن شأن الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية أن يساعد على إنشاء وكالة العمل التعاوني كمركز للتنظيم والخدمات الترويجية لصالح قطاع التعاونيات. كما ستواصل منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية لإرساء لجنة عامة لتنظيم التعاونيات ومعهد تدريب مصاحب لها وصندوق للتعاونيات، تمشياً مع القانون الجديد.

١٨. أما على مستوى القاعدة، فتواصل منظمة العمل الدولية تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع في صفوف الشباب الفلسطيني من خلال خدمات تنمية المشاريع المستهدفة والتعليم. واستمر الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في هذا المجال في توسيع مجموعة الجهات المزودة لخدمات التدريب بشأن برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" وبرنامج "كيف تستحدث مشروعك" للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب والشابات المهتمين بالسعي إلى تنظيم المشاريع كخيار للمسار الوظيفي. واستمر برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" في التوسع ليشمل زملاء تقنيين جدد في الضفة الغربية وغزة، كجزء من التعاون بين منظمة العمل الدولية ووزارة الثقافة والتعليم العالي ومؤسسة فلسطين للتنمية.

٢- تعزيز الإدارة السديدة للعمل وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من خلال الحرية النقابية وتقوية المفاوضة الجماعية وتحسين آليات الحوار الاجتماعي

١٩. شهدت الفترة قيد الاستعراض تعزيز الإطار التشريعي بشأن المسائل المتعلقة بالعمل. وخلال المشاورات مع الهيئات المكونة في عام ٢٠١٧، التي أفضت إلى صياغة برنامج العمل الثاني للعمل اللائق، أكدت الهيئات المكونة الثلاثية مجدداً التزامها بالدفع قدماً بعملية إصلاح قانون العمل، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية بغية تعزيز الإدارة السديدة لسوق العمل وتحسين الإطار التنظيمي تمشياً مع معايير العمل الدولية واحتياجات سوق العمل. واستجابة لذلك، تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى اللجنة الثلاثية المعنية بإصلاح قانون العمل، بما في ذلك صياغة وثيقة تشريعية لتحديد المسائل الرئيسية الواجب معالجتها وفي الوقت نفسه إدماج المسائل المشتركة، لاسيما: المساواة بين الجنسين والشباب والعمال المعوقين. وبالإضافة إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق ثلاثي بشأن مسائل الإصلاح الرئيسية، تدعم منظمة العمل الدولية عملية صياغة التعديلات على قانون العمل. وتحقيقاً لهذا الغرض، نظمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل في تموز/يوليه ٢٠١٨ لدعم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في إعداد وثيقة موقف العمال بشأن إصلاح قانون العمل، مع الأخذ في الاعتبار أن اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية حصل على الدعم في عام ٢٠١٧ من أجل إعداد وثيقة تعكس موقف أصحاب العمل.

٢٠. وشهدت الفترة التي يشملها التقرير أيضاً إنجازات مهمة في صياغة قانون النقابات من خلال الحوار الاجتماعي. وسهلت منظمة العمل الدولية تنظيم اجتماع ثنائي في شباط/فبراير ٢٠١٨ أدى إلى التوصل إلى اتفاق بين وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على وضع صيغة أولية للقانون. واستناداً إلى نتائج هذا الاجتماع، نظمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل ثانية في تموز/يوليه ٢٠١٨، بمشاركة وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بهدف التوصل إلى توافق ثلاثي على صيغة نهائية لقانون النقابات لتقديمه إلى مجلس الوزراء.

٢١. وتتكب منظمة العمل الدولية أيضاً في إطار شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين وصول المرأة إلى سوق العمل من خلال التصدي لمواطني العجز في إدارة سوق العمل، على العمل مع اللجنة الوطنية لتشغيل النساء من أجل ضمان الإدماج الكامل لحقوق العمل للنساء في قانون النقابات وفي إصلاح قانون العمل.

٢٢. وواصلت منظمة العمل الدولية التصدي للمسائل المتعلقة بتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيين، بالتضافر مع شركائها الثلاثيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجرت تقييماً شاملاً لإدارة وتفتيش العمل في الضفة الغربية وغزة على السواء، مما أظهر عدداً من أوجه القصور، منها: وجود إطار قانوني ضعيف لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيين؛ الافتقار إلى الموارد والمهارات التقنية الكافية؛ غياب آلية سليمة للتبليغ عن الحوادث والإصابات المهنية وتسجيلها والتحقق فيها.

٢٣. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، أطلق مشروع لمنظمة العمل الدولية لإضفاء الطابع الآلي على أنشطة تفتيش العمل ووضع قاعدة بيانات إلكترونية لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية. والغرض من إضفاء الطابع الآلي على الإجراءات هو تحسين فعالية ونوعية البيانات والإحصاءات المرتبطة بالتفتيش. وسيجري وضع خطة عمل لإجراء المزيد من الإصلاحات على تفتيش العمل، على أساس التقييم المصطلح به.

٢٤. وفي المستقبل، ستواصل منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية لهيئاتها المكونة الثلاثية من أجل تطويرها المؤسسي ومن أجل مساعدتها على المشاركة بفعالية في الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الامتثال لمعايير العمل الدولية. ومن شأن الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية لزيادة معارف مفتشي العمل ومهاراتهم المهنية، أن يحسّن خدمات تفتيش العمل وأن يعزز الآليات والقدرات المؤسسية لإدارات تفتيش العمل.

٣- دعم تنفيذ وتطوير نظام الضمان الاجتماعي الفلسطيني وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع

٢٥. واصلت منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية من خلال توفير الدعم المالي والتقني على حد سواء، تمشياً مع معايير منظمة العمل الدولية والممارسات الجيدة. ومؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية مسؤولة عن تنفيذ وإدارة النظام الجديد للضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص وأفراد عائلاتهم، لاسيما تحصيل الاشتراكات ودفع الإعانات والاستثمار في صناديق النظام الجديد للضمان الاجتماعي. ومتى أصبح النظام الجديد عملياً تماماً، من المتوقع أن يوفر تغطية أكثر من ٨٠٠٠٠٠ عامل من القطاع الخاص في عام ٢٠١٩، بهدف أن يصل هذا العدد إلى قرابة ٣٣٦٠٠٠٠ عامل في القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٦. وبفضل المساعدة التقنية المستمرة التي توفرها منظمة العمل الدولية، أنشأ مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية لجاناً ذات صلة واعتمد هيكلية تنظيمية وأرسى مقراً جديداً للعمليات في رام الله. وعقب عدد من الجولات الدراسية والمبادرات بين النظراء، التي جرى تنظيمها في عام ٢٠١٧ كجزء من مبادرة منظمة العمل الدولية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلى لصالح موظفي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، شملت مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر والأردن وعمان، تجري حالياً مناقشات مع المؤسستين الأخيرتين لاستكشاف إمكانية تحقيق المزيد من التعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية وتقديم الدعم التقني لها.

٢٧. وتواصل منظمة العمل الدولية أيضاً توفير الدعم إلى الهيئات المكونة الثلاثية في وضع ومراجعة القواعد واللوائح المتعلقة بمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية. كما تقدم المزيد من الدعم لتنفيذ حملة لاستئثار وعي الجمهور، جرى إطلاقها في آب/ أغسطس ٢٠١٨ للترويج للبرنامج الجديد والمساعدة على ضمان انخراط أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص على نحو ملائم.

٢٨. كذلك، ستعمل منظمة العمل الدولية في الفترة القادمة على تحسين قاعدة المعارف والقدرة التحليلية والإحصاءات المصنفة بحسب الجنس لتوفير الحماية الاجتماعية؛ وستعمل المنظمة أيضاً على دعم التنفيذ التدريجي لأرضية الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال الاضطلاع بعدد من الدراسات بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية. كما ستجري استعراضاً كثورياً لهيئة التقاعد العامة من أجل دعمها في تعزيز برامجها المعنية بالضمان الاجتماعي.

رابعاً - الخطوات القادمة

٢٩. في ضوء الوضع المأزوم والمتردي الذي ما زال يعيشه العمال وأسره في غزة والضفة الغربية، فإن مجلس الإدارة مدعو إلى أن يدعم منظمة العمل الدولية في زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٣٠. ومجلس الإدارة مدعو أيضاً إلى الإحاطة علماً بالإنجازات المهمة المحققة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير، ومنها التوافق الثلاثي على البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق وإطلاقه في نيسان/ أبريل ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة إرشاد مجلس الإدارة في الدورة ٣٣١ (نشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧) بشأن ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي، كان لبرنامج العمل اللائق الجديد انطلاقة إيجابية جداً تخللتها جولات شاملة من المشاورات فيما بين الهيئات المكونة الثلاثية، بغية معالجة وضع عمالة الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وتحسين إدارة سوق العمل وإصلاح تشريعات العمل وتعميم النظام الجديد للضمان الاجتماعي على عمال القطاع الخاص وعائلاتهم.

٣١. وتطمح الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التوصل إلى استقلالية اقتصادية شاملة، مما من شأنه أن يمكنها من توفير عمل لائق للجميع (الهدف ٨).^{١٢} ومجلس الإدارة مدعو إلى الإحاطة علماً بضرورة توسيع وتنويع الشراكات من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل اللائق الثاني تنفيذاً كاملاً، بغية النهوض بالعمل اللائق ليس كهدف بحد ذاته فحسب بل كحافز للتنمية المستدامة واستمرار بناء الدولة والتماسك الاجتماعي العام.

^{١٢} الاستعراض الطوعي الوطني الفلسطيني بشأن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، حزيران/ يونيو ٢٠١٨.